أيضا مجموع الاستثمارات « المرخص لها » في الاقتصاد ، وبلغت ٥١٢،٤١٧ مليون ليرة عام ١٩٦٨ بينما لم تبلغ الا ٢٥٢،٦١٢ مليون ليرة عام ١٩٦٧ واصبح حجمها بالنسبة لمجموع الاستثمارات ٦٤ بالمئة وهي اكبر نسبة عرفتها ، كما يبين الجدول الثامن :

الجـــدول الثامن

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
مجموع الاستثمارات « المرخص لها » (بملايين الليرات)(١)	٤٣٧،٦٤١	٤٧٥،٩٧٢	٥٣٤،١٠٢	٨٠٠	١٠٠٠
الاستثمارات « المرخص لها » في القطاع الصناعي (بملايين الليرات)(٢)	٢٢٢،٢٥٢	٢٥٥،٧١٠	٢٥٢،٦١٢	٥١٢،٤١٧	٥٠٣،٠٤٢
نسبة (١)/(٢) (بالمئة ٪)	٥٠،٨	٥٣،٥	٤٧،٢	٦٤	٥٠،٣

المصدر : (١) ١٩٦٥ — ٦٦ — ٦٧ : **التجارة والصناعة الاسرائيلية** (مجلة صادرة عن وزارة التجارة والصناعة) ، تموز ١٩٧٠ .
١٩٦٨ — ٦٩ : **اسرائيل اكونوميست** ، كانون الثاني ١٩٧٠ ، ص ٣٠ .
(٢) ١٩٦٥ — ٦٦ : **التجارة والصناعة الاسرائيلية** ، نيسان ١٩٦٧ .
١٩٦٧ — ٦٨ — ٦٩ : **التجارة والصناعة الاسرائيلية** ، تموز ١٩٧٠ .

ولكن ليس حجم الاستثمارات « المرخص لها » في الصناعة هو الذي يقرر وجهة التصنيع وآفاقه في اسرائيل . ان المقياس الوحيد هو الفروع التي تعطى الاولوية في التوظيف ، اي الفروع الاستراتيجية في الاقتصاد . وهذا ما سوف نحاول توضيحه .

ب ــ توزيع الاستثمارات « المرخص لها » في القطاع الصناعي : لمعرفة سياسة التصنيع المتبعة في اسرائيل وتقديرها ، لا بد من الاجابة على السؤال التالي : ما الذي يجعل من اسرائيل دولة صناعية ؟ هل الاهتمام بالاستثمارات في فروع الصناعات الغذائية والنسيج ، ام في الفروع الاستراتيجية او الاساسية وهي الفروع المعدنية والكهربائية والكيماوية وفبركة الالات ؟ مما لا شك فيه ان اهمية الاستثمارات الاخيرة هي التي تقرر مدى قدرة الاقتصاد الاسرائيلي ومتانته ، لان هذه الفروع الاستراتيجية تؤثر في الصناعات الاخرى اذ تتيح لها ان تتطور كما انها تساعد على انشاء صناعات جديدة . لذلك فأهمية هذه الفروع تكمن في انها تفسح المجال امام تصنيع البلد ، فصناعات الطيران مثلا وهي اهم شركة لبناء الطائرات في اسرائيل فسحت مجالات عمل لاكثر من ١٥٠ صناعة اخرى(١) . لهذا اهتم قانون تشجيع الاستثمار بهذا النوع من الاستثمار بمنحه مساعدات وتخفيضات على الضرائب ، الخ . . . فاستفادت الفروع الاساسية « المعدنية والكيماوية » اذ بلغ حجم الاستثمارات « المرخص لها » في هذين الفرعين ٤٣ بالمئة من مجموع الاستثمارات « المرخص لها » لعام ١٩٦٩ ، بينما لم تبلغ الـ ٢٩ بالمئة عام ١٩٦٥ . والجدول التاسع يبين لنا الاستثمارات « المرخص لها » في هذه الفروع .

نلاحظ ان حجم الاستثمارات « المرخص لها » في الفروع الاساسية تضاعف خلال سنة واحدة اذ بلغ ٦٤،٥ مليون ليرة عام ١٩٦٥ مقابل ١١١ مليون ليرة عام ١٩٦٦ .

(١) **اسرائيل اكونوميست** ، نيسان ١٩٧٠ ، ص ٩٣ .